



جرعة مزدوجة من الإيجاف

شركات الأدوية وأزمة اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19



منظمة العفو
الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعاً من التمتع بحقوقنا الإنسانية. وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.



صورة الغلاف: امرأة تمضي أمام مدخل مركز تطعيم تم إغلاقه بسبب نقص مخزون اللقاح المضاد لفيروس كورونا في مومباي في 9 يوليو/تموز 2021. © PUNIT PARANJPE/AFP via Getty Images

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2021
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراف في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:

www.amnesty.org/ar

وإننا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2021

الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة

Peter Benenson House, 1 Easton Street

London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: POL 40/4621/2021

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

قائمة المحتويات

4

الملخص التنفيذي

12

التوصيات

الملخص التنفيذي

أحيا التطوير السريع للقاحات الفعالة ضد فيروس كوفيد-19 عام 2020 آمال العالم في أحلك أيام تفشي الوباء الفتاك. وضمان حصول أكبر عدد ممكن من الناس على اللقاحات بأسرع ما يمكن هو أكثر السبل فعالية للخروج من هذه الأزمة الصحية والحقوقية غير المسبوقة. وكان يمكن للحفنة من الشركات التي طورت هذه اللقاحات بسرعات قياسية، لا بل كان يجب عليها، أن تقوم بعمل بطولي فيما يتعلق بتوريد الجرعات على نحو منصف حول العالم واتخاذ كافة التدابير الضرورية لزيادة الإنتاج.

يقيم هذا التقرير ما الذي فعله بدل ذلك كبار صانعي اللقاحات الغربيون ويتعقب قراراتهم التجارية التي حابت عدداً صغيراً من الدول الغنية في حين منعت الصانعين الآخرين من إنتاج لقاحات كبار الصانعين. فإدى ذلك إلى ندرة اللقاحات - على نحو متوقع ومصطنع - لدى سائر دول العالم.

وفي حين خرجت أوروبا والولايات المتحدة وحفنة من الدول الأخرى من حالة الإغلاق حيث استمعت بإجازات صيف 2021، فإن أجزاءً من إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية وقعت في أتون أزمات متجددة، ودفعت الأنظمة الصحية السيئة التجهيز إلى حافة الهاوية، ما تسبب بعشرات آلاف الوفيات التي كان يمكن منع حدوثها أسبوعياً.

وبطبيعة الحال لا يعود ذلك فقط إلى ما فعله أو أغفله قطاع صناعة الأدوية؛ إذ إن الدول الغنية اشترت الكميات المتوافرة وكدست الجرعات. لكن صانعي اللقاحات أدوا دوراً حاسماً في تقييد الإنتاج العالمي للقاحات وعرقلة الحصول العادل على منتج للصحة ينقذ الحياة. وقد احتكر مطورو اللقاحات الملكية الفكرية، ومنعوا عمليات نقل التكنولوجيا، وكسبوا التأييد بقوة ضد التدابير التي كان يمكن أن توسع نطاق التصنيع العالمي لهذه اللقاحات برغم تلقيهم مليارات الدولارات من التمويل الحكومي والطلبات المسبقة التي أزالها فعلياً المخاطر المرتبطة عموماً بتطوير الأدوية. وقد اختارت بعض الشركات - وهي فايزر Pfizer وبيونتيك BioNTech وموديرنا Moderna - أن تسلم اللقاحات بصورة شبه حصرية حتى الآن للدول الغنية، معطيةً بذلك الأولوية للربح على تمتع الجميع بالصحة.

إن الطريق إلى طرح أكثر سرعة وعدلاً للقاحات في الأسواق واضح. لقد أوجز تحالف لقاح من أجل الناس - الذي تتنسب منظمة العفو الدولية إلى عضويته - الخطوات اللازمة لإنتاج اللقاحات بسرعة وبكميات كبيرة وتوفيرها لجميع الناس في كافة الدول بدون مقابل. وأطلقت منظمة الصحة العالمية عدة مبادرات لمحاولة حمل الدول والشركات على تجميع مواردها لتسريع عملية الإنتاج والتوزيع العادل للقاحات فيروس كوفيد-19. لكن مجموعة من الدول الغنية والمؤسسات التجارية القوية تظل تبدي عدم استعدادها للتعاون مع هذه المبادرات، وهو ما يضعف فعاليتها بشدة.

جهود لتجميع الموارد

أطلقت منظمة الصحة العالمية وسواها عدة مبادرات لمحاولة حمل الدول والشركات على تجميع مواردها لتسريع التوزيع العادل للقاحات فيروس كوفيد-19 ولم تحقق إلا قدراً محدوداً جداً من النجاح:

- يعمل **مرفق كوفاكس COVAX** كآلية عالمية للتوريد والتوزيع يمكن من خلالها تخصيص الجرعات المتوافرة للدول المشاركة بغض النظر عن مستويات دخلها. وقد هدفت إلى توفير ملياري جرعة بحلول نهاية عام 2021، لكن مع بداية سبتمبر/أيلول شحنت 243 مليون جرعة فقط.
- **مجمع التكنولوجيات المتعلقة بكوفيد-19 بقيادة منظمة الصحة العالمية (C-TAP)** أنشئ لتجميع الملكية الفكرية، والبيانات، وعمليات التصنيع، وترخيص الإنتاج للصانين الآخرين وتيسير نقل التكنولوجيا. وحتى الآن لم يُشرك أي مُصنّع واحد للقاح الآخرين في أي براءات اختراع أو معرفة فنية من خلال مُجمّع C-TAP.
- في أبريل/نيسان 2021 أعلنت منظمة الصحة العالمية أنها ستُسهّل أيضاً إنشاء مراكز لنقل **تكنولوجيا لقاح أم آر إن إيه mRNA** وتقديم التدريب المناسب للمصنّعين في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل. وفي يونيو/حزيران 2021 أعلنت منظمة الصحة العالمية أن أول مركز سيُنشأ في جنوب أفريقيا.

مسؤولية الشركات في احترام حقوق الإنسان

تتحمل كافة المؤسسات التجارية مسؤولية احترام حقوق الإنسان أينما تعمل في العالم. وتعني هذه المسؤولية قبل كل شيء أنه يجب على الشركات "عدم إلحاق الأذى". وإذا اكتشفت أنها السبب وراء انتهاكات حقوق الإنسان فعندئذ عليها أن توقف فوراً أفعالها المؤذية وأن تقدم سبل انتصاف.

هذا معيار معترف به على نطاق واسع للسلوك المتوقع كما هو محدد في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسية. وإن مسؤولية الشركات في احترام حقوق الإنسان مستقلة عن الواجبات المترتبة على الدولة تجاه حقوق الإنسان وهي قائمة بجانب التقيد بالقوانين والأنظمة الوطنية التي تحمي حقوق الإنسان.

وتعني مسؤولية احترام حقوق الإنسان بالنسبة لمطوري اللقاحات أن عليهم إعداد وتنفيذ سياسات تهدف إلى توفير لقاحات ذات جودة ضد فيروس كوفيد-19 وجعلها في المتناول وبسعر مقبول. وينبغي عليهم أن يضمنوا ألا يخلقوا عقبات وأن يمتنعوا عن القيام بأي عمل يؤثر تأثيراً غير ضروري في قدرات الدول على إتاحة لقاحات فيروس كوفيد-19 للجميع.

لقد أجرت منظمة العفو الدولية تقييماً لسنت من الشركات التي تتحكّم الآن إلى حد كبير بمصير مليارات البشر حول العالم. وهي: أسترازينيكا بي إل سي AstraZeneca plc، وبيونتيك إس إي BioNTech SE، وجونسون أند جونسون Johnson & Johnson، وموديرنا إنك Moderna, Inc، ونوفافاكس Novavax, Inc، وفايزر إنك Pfizer, Inc. وهذه هي أكبر ستة شركات مطورة للقاحات بموجب اتفاقيات التسليم في جرعات بحسب لوحة معلومات سوق لقاحات كوفيد-19 التابعة لليونيسف في يوليو/تموز 2021.

- أسترازينيكا شركة أدوية بريطانية - سويدية تصنع وتوزع لقاحاً لفيروس كورونا طورته جامعة أوكسفورد.
- جونسون أند جونسون شركة متعددة الجنسيات يقع مقرها الرئيسي في نيوجرسي بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد طورت شركة تابعة مملوكة لها 100% هي جانسن فاكسينز أند بريفيشن بي في Janssen Vaccines & Prevention B.V التي تتخذ من هولندا مقراً لها لقاح كوفيد-19 الناقل الفيروسي الخاص بها الذي هو عبارة عن لقاح بجرعة واحدة.
- موديرنا شركة تكنولوجيا حيوية يقع مقرها في كامبريدج بولاية ماساتشوستس في الولايات المتحدة الأمريكية.

- نوافاكس شركة تكنولوجيا حيوية مقرها في ماريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية. وعلى عكس مطوري اللقاحات الآخرين الذين جرى تقييمهم في هذا التقرير، لم ينل لقاحها بعد موافقة تنظيمية لاستخدامه.
- فايزر شركة أدوية متعددة الجنسية في الولايات المتحدة مقرها الرئيسي في نيويورك. وقد عقدت شراكة مع مطور اللقاح شركة بيونتيك التي يقع مقرها في ماينز بألمانيا.

واستناداً إلى المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وغيرها من المعايير، أجرت منظمة العفو الدولية تقييماً لسياسة حقوق الإنسان المعلنة لكل شركة، وهيكلية التسعير العادل، وسجلاتها المتعلقة بالملكية الفكرية، وتقاسم المعارف والتكنولوجيا، والتخصيص العالمي لجرعات اللقاح المتوفرة، والشفافية.

وقد بعثت منظمة العفو الدولية برسائل إلى كل شركة قبل نشر التقرير. فردت خمس شركات هي أسترازينيكا، وبيونتيك، وجونسون أند جونسون، وموديرنا، وفايزر، إلى جانب ردود المؤسسات المستثمرة بايلي غيفورد Baillie Gifford وبلاكروك BlackRock ويو بي إس UBS. واستعرضت منظمة العفو الدولية الردود التي يمكن العثور عليها في الملحق 2، ووضعت في الحساب على نحو ملائم المعلومات المقدمة عند تحديث النتائج التي توصلت إليها.

وإضافة إلى ذلك اطلعت منظمة العفو الدولية على سياسات حقوق الإنسان المعلنة لكل شركة، وتقارير الاستدامة، والتقارير السنوية، والمستندات العلنية للشركة، والبيانات الصحفية، والتصريحات في وسائل الإعلام، والمصادر الثانوية المتعلقة بطرح اللقاح للاستعمال. واستُمدت المعطيات حول مبيعات اللقاح والالتزامات بتوريده، واتفاقيات ترخيص التصنيع والتوزيع من إيرفينيتي Airfinity - وهي شركة معلومات وتحليلات علمية، علاوة على لوحتي معلومات فيروس كوفيد-19 لليونيسف ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من المصادر الثانوية. أما الأرقام المتعلقة بحالات الوفاة وعمليات التلقيح العالمية فهي من منصة *عالمنا في بيانات* التابعة لجامعة أوكسفورد.

ولا يُجرى هذا التقرير تقييماً تفصيلياً للشركات الروسية والصينية التي نجحت في تطوير لقاحات، بسبب افتقار عملياتها إلى الشفافية ما يجعل من المستحيل إجراء مقارنة كاملة بينها وبين الآخرين.

سياسات حقوق الإنسان

نشرت أسترازينيكا، وجونسون أند جونسون، وفايزر وبيونتيك سياسات لحقوق الإنسان تستند إلى مرجعية المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. أما سياسة حقوق الإنسان لدى موديرنا فلا تستند إلى تلك المبادئ، في حين أن نوافاكس أصدرت بياناً يُرجع التزامها إلى الحصول المتساوي على اللقاح، لكنه لا يذكر حقوق الإنسان. بيد أن جميع الشركات قصرت عن الوفاء بتطلعاتها المعلنة بشأن حقوق الإنسان، وفي بعض الحالات كانت هناك فجوات ضخمة بين الشعارات والواقع.

التسعير العادل

التزمت أسترازينيكا وجونسون أند جونسون بإنتاج لقاحات على أساس غير ربحي للاستخدام الطارئ ضد الوباء، مع أن انعدام الشفافية بشأن التكاليف الفعلية للإنتاج ومصادر التمويل الخارجي يجعلان من الصعب إجراء تقييم كامل لهذه الالتزامات. بيد أن أسعارها تُعتبر متدنية بالنسبة لمستوى أسعار القطاع. وعلى النقيض من ذلك تقاضت فايزر/بيونتيك وموديرنا أسعاراً أعلى للقاحاتها، محققة بذلك أرباحاً ملموسة. وبحسب تقديرات إيرفينيتي فإن العائدات المتوقعة للشركات الثلاث لـ 2022/2021 من المبيعات تفوق بمجموعها 130 مليار دولار أمريكي. ولم تبدأ نوافاكس بعد بطرح لقاحها للاستخدام، لذا يتعذر تقييم سياستها التسعيرية.

الملكية الفكرية وتقاسم التكنولوجيا

لقد رفضت حتى الآن كل الشركات التي جرى تقييمها المشاركة في مبادرات منسقة دولياً صُممت لتعزيز كميات الإمدادات العالمية للقاحات بتقاسم التكنولوجيا مثل مُجمّع سي - تاب ومراكز إم آر إن إيه كوفيد-19. كذلك عارضت جميعها مقترحات للتخفيف من صرامة قواعد الملكية الفكرية، مثل تلك التي تقدمت بها الهند وجنوب إفريقيا إلى مجلس منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. ولم تُصدر أي من هذه الشركات تراخيص عالمية غير حصرية للشركات الأخرى. وترى جونسون أند جونسون بأن أمامها "فرصة للتأثير الإيجابي في حماية حقوق الإنسان ضمن مجال نفوذنا". لكن منذ فبراير/شباط 2021 رفضت الشركة تقديم ترخيص إلى الشركة الكندية بيوليز Biolyse أو تقاسم التكنولوجيا معها. وكانت شركة بيوليز قد قَدَّرت أنها يمكن أن تنتج ما يصل إلى 20 مليون جرعة من اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 سنوياً وتعهّدت بتلقيح جميع السكان البالغين في بوليفيا. وفي أعقاب هذا الرفض تقدمت بيوليز بطلب للحصول على ترخيص إلزامي، ومع ذلك لم ترد عليها الحكومة الكندية بعد، ولم تُصَف لقاحات فيروس كوفيد-19 بعد إلى قائمة منتجات الصحة التي تستحق تراخيص إلزامية. وصرحت أسترازينيكا بأنها شاركت التكنولوجيا والمعرفة الخاصتين بها مع أكثر من 20 شريك توريد عبر 15 دولة، بما في ذلك من خلال أربع اتفاقيات إقليمية للترخيص من الباطن في البرازيل والصين والهند وروسيا.

التخصيص العالمي للقاحات

قالت فايزر إن "التوزيع العادل والمتساوي كان النجم الهادي لنا منذ اليوم الأول". وقالت بيونتيك إنها تهدف إلى جعل لقاحاتها "متوفرة عالمياً بأسرع وقت ممكن". والتزمت موديرنا "بتقديم لقاحات وعلاجات فعالة وبأسعار مقبولة لجميع السكان". ومع ذلك خصصت فايزر/بيونتيك وموديرنا حتى الآن جميع لقاحاتها تقريباً للدول ذات الدخل المرتفع. وفي بداية سبتمبر/أيلول خُصصت نسبة 98% من تسليمات فايزر/بيونتيك للدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط المرتفع. وهذا هو أيضاً حال 88% من تسليمات موديرنا حتى الآن.

وبالنسبة لجونسون أند جونسون فإن 79% من تسليماتها حتى الآن كانت لدول ذات دخل مرتفع ومتوسط مرتفع، مع أن التسليمات المزمعة لكوفاكس وللاتحاد الإفريقي تعني أن طلباتها للسنة أكثر توازناً بواقع 53% إذا ما وقت بالتزاماتها. وعلى عكس ذلك بالنسبة لأسترازينيكا فإن حوالي نسبة 34% من تسليماتها ذهبت إلى الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط المرتفع.

لقد سلّمت فايزر/بيونتيك وموديرنا حتى الآن نسباً مئوية صغيرة من إنتاجها الحالي إلى مرفق كوفاكس. ولن تُسلّم معظم الجرعات الموعودة حالياً إلا في عام 2022 - بعد فترة طويلة من تعرّض العديد من المناطق الفقيرة في العالم للخراب بفعل المزيد من حالات تفشي فيروس كوفيد-19 القاتل. ومن المقرر أن تذهب نسبة 3.4% فقط من إنتاج موديرنا لعام 2021 ونسبة 8% من إنتاج فايزر/بيونتيك إلى مرفق كوفاكس. أما نوافاكس فقد انتهجت مقاربة أكثر مسؤولية مع تخصيص ما يزيد على 60% من مبيعاتها المتفق عليها حتى الآن لكوفاكس.

الشفافية

من العقبات الكبرى أمام ضمان الحصول العادل على لقاحات فيروس كوفيد-19 انعدام الشفافية الذي يجعل من المستحيل أن يتم على وجه الدقة التحديد والتحسين الأمثل للعقود، والأسعار، ونقل المعارف والتكنولوجيا. ومع ذلك لم تعط أي شركة جري تقييمها كشفاً كاملاً للتكاليف الفعلية للإنتاج، أو عناصر التكلفة الفردية، أو مصادر التمويل الخارجي، أو الأسعار التي يتم تقاضيها في مختلف الدول، أو الشروط والأحكام التعاقدية، أو المعلومات حول الحسومات والتبرعات وضمانات الطلبات المسبقة.

التقييم الإجمالي

في حين يزعم مطورو اللقاحات احترام حقوق الإنسان فإنهم قد تقاعسوا جميعاً - بدرجات متفاوتة - عن الوفاء بالمسؤوليات المترتبة عليهم. وقد انتهى بهم المطاف - من خلال ما فعلوه أو أغفوه - إلى

التسبب أو المساهمة في التسبب بأضرار لحقوق الإنسان تعرض لها مليارات البشر الذين لم يحصلوا على لقاح ضد فيروس كوفيد-19. وتسببت الشركات بأضرار لحقوق الإنسان من خلال قراراتها بعدم إشراك الآخرين في الملكية الفكرية والتكنولوجيا، وأسهمت في انتهاكات الحقيين في الحياة والصحة عبر بيعها المتكرر لمخزونها النادر إلى الدول الغنية غالباً بأرباح ملموسة.

لقد تقاضت فايزر/بيونتيك وموديرنا أسعاراً مرتفعة مقابل لقاحاتها وخصصت تقريباً كل اللقاحات المسلمة حتى الآن (مقابل الموعودة) إلى الدول ذات الدخل المرتفع واطاعة الأرباح قبل الحصول على الأدوية الضرورية. واتسمت شركة جونسون أند جونسون بالبطء في الانتقال إلى ما وراء الأسواق ذات الدخل المرتفع والأعلى، وعرفت فعلياً جهود ترخيص تكنولوجيتها برغم الإمكانيات الهائلة للقاحها ذي الجرعة الواحدة للوصول إلى الأجزاء الأكثر فقراً في العالم. وإذا تمكنت نوفافاكس من الوفاء بالتزاماتها الكبيرة بتزويد اللقاحات لمرفق كوفاكس، فسيكون ذلك بمثابة دفعة كبيرة إلى الأمام لهذا البرنامج ومن شأنه أن يدعم الوصول العادل إلى الأدوية الأساسية. وفي حين أنه يجب تقدير أسترازينيكا على مقاربتها للأزمة إلا أن نطاق الحالة الطارئة الصحية العالمية يتطلب اتخاذ إجراءات أكبر بكثير من جانب جميع منتجي اللقاحات ومن ضمنهم أسترازينيكا نفسها التي عارضت اتخاذ تدابير لإشراك الآخرين في الملكية الفكرية، والتكنولوجيا، والمعرفة الفنية.

حدّثت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كتاباتها في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 من أنه "لا يمكن إعطاء الأولوية للفوائد التي تجنيها الصناعة والقطاع الخاص على حساب حقي الحياة والصحة لمليارات البشر"، ومن أن المشروعات التجارية "يجب أن تمتنع عن التسبب بآثار ضارة لحقي الحياة والصحة أو الإسهام في ذلك من خلال الاعتداد بحقوق الملكية الفكرية وإعطاء الأولوية للمكاسب الاقتصادية". ومع الأسف ذهبت هذه الكلمات أدرج الرياح.

المؤسسات المستثمرة العشر الأولى

كذلك تترتب على المؤسسات المستثمرة في شركات تصنيع اللقاحات مسؤوليات تجاه حقوق الإنسان. وقد حددت منظمة العفو الدولية من أجل هذا التقرير أكبر عشر مؤسسات مستثمرة، مدراء أصول ومصارف بصورة رئيسية، التي يقع مقرها في الولايات المتحدة - التي جمعت حصصاً بقيمة تزيد على 250 مليار دولار أمريكي في شركات مطوري اللقاحات. وأكبر مستثمر فردي هو فانغارد غروب إنك Vanguard Group Inc. التي تملك أسهماً تصل قيمتها إلى أكثر من 66 مليار دولار أمريكي في أسترازينيكا، وجونسون أند جونسون، وموديرنا، ونوفافاكس، وفايزر. ولدى بلاكروك إنك ما يفوق 62 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات في كافة الشركات الست الوارد ذكرها.

وينبغي على هؤلاء المستثمرين ومدراء الأصول تقييم المدى الذي تتسبب فيه هذه الشركات أو تسهم في إلحاق الأذى بحقوق الإنسان من خلال مقاربتها للأزمة. وبعد تحديد الآثار السلبية، يجب عليها عندئذ التعامل مع تلك الشركات وممارسة نفوذها للتخفيف من وطأة الآثار.

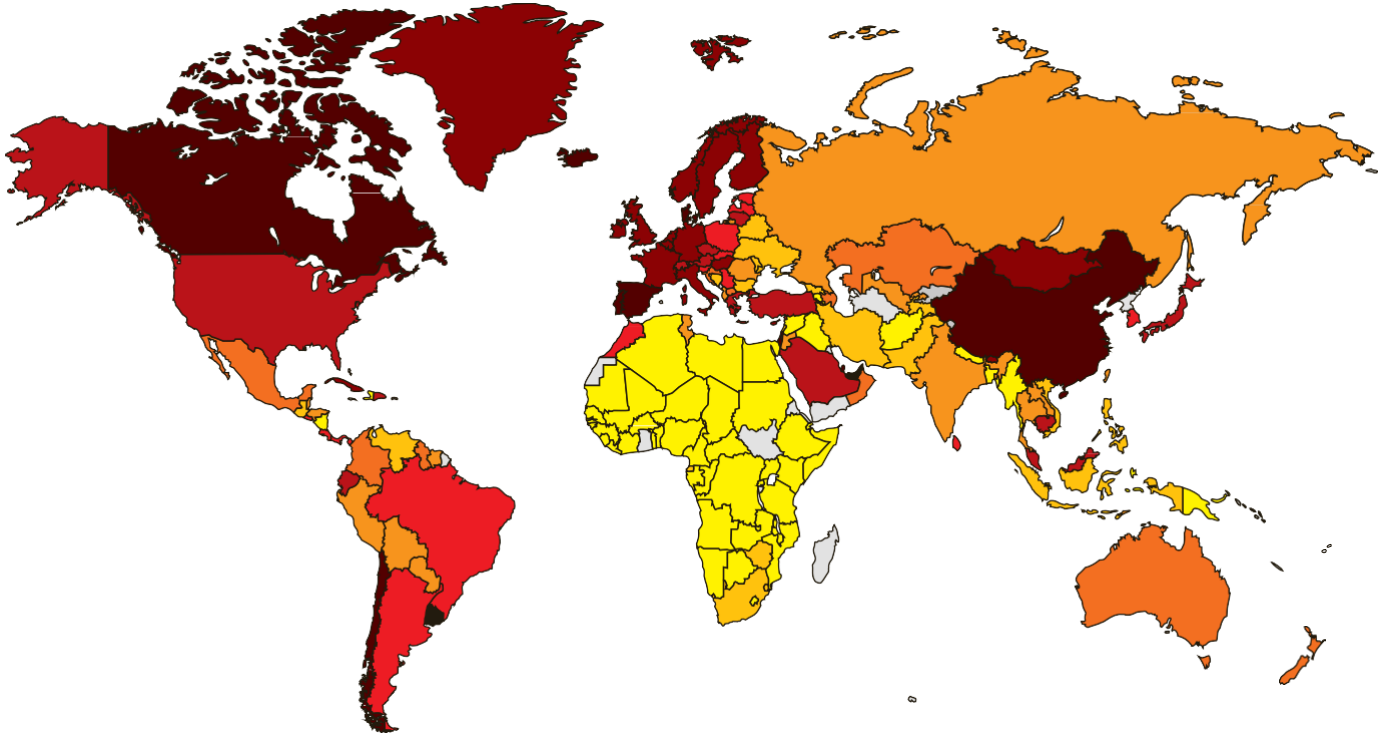
لدى هذه المجموعة الصغيرة من المؤسسات المستثمرة نفوذ ملموس في سياق لقاحات فيروس كوفيد-19. وفي حين أن أيًا من المؤسسات المستثمرة العشر الأولى لا يملك أو يدير أكثر من نسبة 10% في أي شركة بعينها، إلا أن حجم مقتنياتهم المشتركة - فضلاً عن مجموع محافظهم الاستثمارية عبر القطاع بأكمله - يؤهلهم للاضطلاع بدور ملموس في شركات مطوري اللقاحات. فعلى سبيل المثال يملكون أو يديرون مجتمعين نسبة 23.5% من أسهم أسترازينيكا، و27.9% من أسهم جونسون أند جونسون، و24.7% من أسهم موديرنا، و17.4% في نوفافاكس، و32.7% في فايزر.

أقر بعض المستثمرين - على الأقل جزئياً - بالحاجة إلى أن يحاولوا التأثير على مصنعي اللقاحات. وقد انضم قرابة 150 من المؤسسات المستثمرة إلى دعوة عامة وُجّهت في فبراير/شباط 2021 إلى شركات الأدوية لمساندة "مواجهة عالمية عادلة ومتساوية للوباء". وبينما اعترفت شركات بايلي غيفورد وبلاكروك ويو بي إس، في مراسلات مع منظمة العفو الدولية، بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بقطاع صناعة الأدوية، لم يكن أي من المؤسسات المستثمرة العشر الأولى أو مدراء الأصول ضمن الموقعين.



معدّل التطعيم - خريطة العالم

جرعات اللقاح المضاد لفيروس كوفيد-19 المعطاة لكل 100 شخص بالنسبة للقاحات التي تتطلب جرعات متعددة، يتم احتساب كل جرعة على حدة. نظرًا لأن نفس الشخص قد يتلقى أكثر من جرعة واحدة، فإن عدد الجرعات لكل 100 شخص يمكن أن يكون أعلى من 100.



ما من بيانات
متوفرة



المصدر: عالمنا في بيانات (Our World in Data) (2 سبتمبر/أيلول 2021)

النتائج والتوصيات الهامة

يشير التوزيع البالغ الإحباط للقاحات فيروس كوفيد-19 في شتى أنحاء العالم إلى أن الدول لم تتخذ الخطوات الضرورية لضمان توافر لقاحات فيروس كوفيد-19 وإتاحتها بأسعار مقبولة ونوعية جيدة للجميع بدون أي تمييز بما يتماشى مع الواجبات الدولية المترتبة عليها تجاه حقوق الإنسان.

وبدلاً من أن تبادر الدول – التي تملك القدرة على اتخاذ تدابير ملموسة لضمان الحصول العالمي على لقاحات فيروس كوفيد-19 – إلى القيام بذلك تركت إلى حد كبير اتخاذ هذه القرارات المتعلقة بتوافر اللقاحات وإتاحتها وبيعها بأسعار مقبولة في أيدي الشركات التجارية. وكما يوضح هذا التقرير فإن تعاقب هذه الشركات عن اتخاذ كافة الخطوات التي في متناول أيديها لتحقيق إتاحة عالمية منصفة للقاحات فيروس كوفيد-19 يعني أن هذه الشركات قد قصرت في تحمل مسؤولياتها تجاه حقوق الإنسان، وأنها بذلك تسببت وأسهمت في إلحاق الأذى بحقوق الإنسان.

وللوصول إلى طرح عادل وسريع للقاحات في الأسواق ينبغي على مطوريها تعليق العمل بحقوق الملكية الفكرية من خلال إما إصدار تراخيص عالمية مفتوحة وغير حصرية أو المشاركة في مُجمّع C-TAP. وعليها إشراك الآخرين في ما لديها من معارف وتكنولوجيا، وتدريب المصنعين المؤهلين الملتزمين بزيادة إنتاج لقاحات فيروس كوفيد-19. ولا يجوز لها أن تسعى إلى ممارسة نفوذها لدى الحكومات لعرقلة اتخاذ التدابير الهادفة إلى تسهيل إشراك الآخرين في الملكية الفكرية والتكنولوجيا، مثل التنازل المقترح في اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

وفيما يتعلق بسياسات التسعير العادل لا يجوز للشركات أن تضع مصالحها الاقتصادية قبل مسؤولياتها تجاه حقوق الإنسان. ويجب ألا يصبح الربح عائناً أمام قدرة الدول على ضمان إتاحة اللقاح. وينبغي على جميع الشركات إعطاء الأولوية للتوفير المتزايد للقاحات في المناطق والدول الأقل ثراءً من خلال تخصيص حصة ملموسة من دورات إنتاجها في عام 2021 لمرفق كوفاكس، علاوة على القيام بمبادرات أخرى لتقديم اللقاحات إلى الدول ذات الدخل المنخفض مثل تلك التي نسّقها الاتحاد الأفريقي والحفاظ على مستويات مرتفعة للتسليمات في هذه الآلية طيلة عام 2022. وتكتسي الشفافية في كافة جوانب تطوير اللقاحات وتسليمها أهمية بالغة في الوصول بالكميات المعروضة إلى المستوى الأمثل وضمان توزيع عادل للقاحات.

ولما كانت النماذج التي تُحركها الأسواق لن تُؤدي بمفردها على الأرجح إلى تسليم الأدوية الطبية الضرورية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فثمة حاجة إلى قوانين وأنظمة أقوى – لاسيما بشأن الإتاحة والسعر المقبول – كي تفي الدول والشركات بالواجبات والمسؤوليات المترتبة عليها تجاه حقوق الإنسان.

ومع وصول العالم إلى مرحلة حرجة من تفشي الوباء، تطلق منظمة العفو الدولية حملة لتحدي كل من الدول وشركات الأدوية كي تترجم أفعالها إلى حقيقة واقعة من خلال تحقيق زيادة ملموسة في عدد الجرعات المسلمة والموعودة إلى الدول ذات الدخل المنخفض في الأيام المئة الأخيرة من عام 2021. وللاستجابة لهذا التحدي تدعو منظمة العفو الدولية الشركات إلى تسليم نسبة 50% على الأقل من كل جرعات الدفعة الجديدة إلى مرفق كوفاكس، وإعطاء الأولوية للدول ذات الدخل المتدني في أي صفقات ثنائية مستقبلية، وتسريع الإنتاج المحلي في الأجزاء الفقيرة من العالم بإشراكها في الملكية الفكرية والمعارف والتكنولوجيا.

عد عكسي لمدة 100 يوم

في يوليو/تموز، حدد فريق عمل شكله قادة منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هدفاً بتطعيم 40% من الأشخاص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بحلول نهاية عام 2021، لحمايتهم وحماية غيرهم من فيروس كوفيد-19. وإذ تفصلنا 100 يوم عن نهاية العام، تلقى أقل من 10% من الأشخاص في هذه البلدان اللقاح الكامل، ويموت عشرات الآلاف من الأشخاص كل أسبوع.

ومع وصول العالم إلى مرحلة حرجة من الوباء، تطلق منظمة العفو الدولية حملة تدعو الدول وشركات الأدوية إلى تقديم ملياري لقاح إلى 82 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل في خلال الـ100 يوم القادمة،

من أجل تقديم تلقيح كامل لـ1.2 مليار شخص إضافي. وللوصول إلى هذا الهدف، تحتاج الشركات والدول إلى تبني نهج مختلف جذرياً في ما يخص تخصيص اللقاحات: يجب على الشركات توزيع 50% من إنتاجها على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ويفضّل أن يكون ذلك من خلال مرفق كوفاكس أو مبادرات أخرى متعددة الأطراف؛ ويجب على الدول إعادة توزيع مئات الملايين من اللقاحات الفائضة الموجودة حالياً في مخزونها على وجه السرعة. لن تتمكن الدول والشركات من سد الفجوة إلا من خلال إجراءات متضافرة ومنسقة.

النتائج والتوصيات

"إن وباء عالمي بهذا الحجم وهذه التكلفة البشرية، من دون نهاية واضحة له تلوح في الأفق، يتطلب استجابة لها مبادئ ومنسقة وشجاعة [...] تستند إلى المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان القائمة على التضامن والتعاون والمساعدة الدولية."

خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة، 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020¹

تدعو منظمة العفو الدولية مطوري اللقاحات إلى:

- تسليم 50% من إنتاجهم من اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في خلال آخر 100 يوم من عام 2021، ويفضل أن يكون ذلك من خلال آليات دولية وإقليمية مثل مرفق كوفاكس، والتأكد من أن عمليات التسليم تظل عادلة طوال عام 2022 وبعده.
- توخي الحرص الواجب تجاه حقوق الإنسان لتحديد الآثار الضارة المحتملة والفعالية على حقوق الإنسان فيما يتعلق بلقاحاتهم المضادة لفيروس كوفيد-19 ومنع حدوثها، والتخفيف من وطأتها، وتوضيح كيفية معالجتهم لها.
- اتباع توزيع اللقاحات يستند إلى اعتبارات حقوق الإنسان مثل تفشي الوباء في بلد ما، وعمل نظام الرعاية الصحية في البلد، ومعدل التلقيح، وعدم التمييز.
- التعامل مع مشتري لقاحاتهم المضادة لفيروس كوفيد-19 وتحقيق مرونة تعاقدية بشأن شروط التسليم لضمان حصول الأشخاص الأكثر عرضة للخطر في العالم على اللقاحات في الوقت المناسب، لاسيما في حالات التفشي الفجائي لفيروس كوفيد-19 التي تتطلب مواجهات عاجلة.
- إشراك الآخرين في الملكية الفكرية بإصدار تراخيص مفتوحة وغير حصرية أو المشاركة في مَجْمَع C-TAP، والكشف علناً عن كافة الشروط والأحكام.
- إشراك الآخرين في معرفتهم وتكنولوجياهم المقننتين والضمنيتين، وتدريب المُصنِّعين المؤهلين الملتمزمين بالمساهمة في زيادة وتنوع إنتاج لقاحات فيروس كوفيد-19 بالمشاركة في مَجْمَع

¹ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بيان صادر عن خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة - يعد الوصول الشامل إلى اللقاحات أمر ضروري للوقاية من فيروس كوفيد-19 واحتوائه في جميع أنحاء العالم، نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26484&LangID=E>

C-TAP، والاستفادة - حيث ينطبق - من مراكز نقل التكنولوجيا التي أنشأتها منظمة الصحة العالمية.

- تسعير جرعات اللقاح بحيث لا يشكل الربح عائقاً أمام الحصول على لقاحات فيروس كوفيد-19. وكحد أدنى يجب توريد اللقاحات بسعر التكلفة إلى الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، على الأقل طوال مدة الحالة الطارئة الصحية العالمية.
- الكشف العلني عن سياسات التسعير والتوزيع التي ينتهجونها على نحو جيد التوقيت وبتاح، بما في ذلك التكاليف الفعلية للإنتاج وعناصر التكلفة الفردية، ومصادر التمويل الخارجي، والأسعار التي يتفاوضونها في مختلف الدول بموجب أي شروط وأحكام تعاقدية، والمعلومات حول الحسومات والتبرعات وضمائمات الطلبات المسبقة.
- السماح للدول المشتريّة ببيع أي جرعات زائدة من لقاح فيروس كوفيد-19 أو التبرع بها لدول أخرى، بما في ذلك التبرع عبر المنظمات غير الحكومية أو منظمة الصحة العالمية بدون الحصول على موافقة مسبقة من مطور اللقاح أو أي عقبة أخرى مثل مواد التعويض عن الأضرار.
- احترام روحية إعلان الدوحة بشأن اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والصحة العامة (2001) بعدم معارضة المبادرات التي تزيد إتاحة منتجات الصحة الخاصة بفيروس كوفيد-19 مثل التنازل المقترح في اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.
- الكف عن كسب التأييد ضد المبادرات الساعية إلى زيادة تصنيع اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 وتوريدها وتعزيز التوزيع العادل لها، مثل التنازل المقترح في الاتفاقية المذكورة أعلاه وآليات اقتسام التكنولوجيا لدى منظمة الصحة العالمية.
- المشاركة في التعويض عن الأذى الذي يلحق بحقوق الإنسان في كافة الحالات التي تسببها به أو أسهموا فيه أو كانت لهم صلة مباشرة به.

تدعو منظمة العفو الدولية المؤسسات المستثمرة التي تملك أو تدير أسهماً في شركات مطوري اللقاحات إلى:

- توخي الحرص الواجب الشامل تجاه حقوق الإنسان في استثماراتهم وخدماتهم المالية. وهذا يشمل:
 - أ. مراقبة التداعيات المترتبة على حقوق الإنسان من لقاحات فيروس كوفيد-19 التي تنتجها شركات مطوري اللقاحات وذلك على أساس مستمر، واتخاذ إجراءات فورية لمنع حدوث أي آثار ضارة، والتقليل من أي مخاطر والتعويض عن أي أذى يحدونه.
 - ب. الكشف علناً عن الحرص الواجب تجاه حقوق الإنسان الذي يمارسونه والإجراءات التي يتخذونها لمنع أي أذى والتعويض عنه والتقليل من أي خطر يتعلق بلقاحات فيروس كوفيد-19 التي تنتجها شركات مطوري اللقاحات.
 - ج. طلب تقارير سنوية متاحة علناً من شركات مطوري اللقاحات التي يملكون أو يديرون أسهماً فيها بشأن توخيها الحرص الواجب تجاه حقوق الإنسان، ومن ضمن ذلك توضيح كيفية معالجتها في الحاضر والماضي لأي تأثير ضار في حقوق الإنسان له علاقة بلقاحات فيروس كوفيد-19 التي أنتجتها.
 - د. ضمان ممارسة شركات مطوري اللقاحات التي يملكون أو يديرون أسهماً فيها لعملية الحرص الواجب الخاصة بها لتحديد الآثار الفعلية والمحتملة المترتبة على حقوق الإنسان والمرتبطة بتطوير لقاحات فيروس كوفيد-19 وإنتاجها وتجارها وتوزيعها، ومنع حدوث تلك الآثار والتخفيف من وطأتها وتوضيحها.

وتدعو الدول إلى:

- إعادة توزيع جميع مخزونات اللقاح المضاد لفيروس كوفيد-19 الفائضة على البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في خلال آخر 100 يوم من عام 2021، ويفضل أن يكون ذلك من خلال آليات دولية وإقليمية مثل مرفق كوفاكس، والتأكد من أن تخصيص اللقاح لا يزال عادلاً طوال عام 2022 وما بعده.
- وضع تدابير - من ضمنها تشريعات - لمنع مطوري اللقاحات من عرقلة الحصول على لقاحات فيروس كوفيد-19.
- مساندة مُجمّع C-TAP وتزويده بالموارد وتعزيز إصدار التراخيص المفتوحة وغير الحصرية التي تشمل نقل المعارف والتكنولوجيا.
- إيجاد لقاحات فيروس كوفيد-19 عبر مرفق كوفاكس بما يتيح التوزيع العادل للقاحات استناداً إلى اعتبارات حقوق الإنسان، مثل عدم التمييز، وتفشي الوباء في بلد ما، وعمل نظام الرعاية الصحية في البلد، ومعدل التلقيح فيه.
- وضع كافة التدابير الضرورية، ومساندة الدول المحتاجة لضمان طرح فعال ومنصف لجرعات اللقاح في الأسواق عند تسلمها.
- احترام روحية إعلان الدوحة بشأن اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والصحة العامة (2001) عبر دعم المبادرات التي تزيد الحصول على منتجات الصحة المتعلقة بفيروس كوفيد-19، مثل التنازل الوارد في اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والاستفادة من أشكال المرونة الواردة فيها في الوقت المناسب.
- جعل التمويل العلني للشركات شفافاً ومشروطاً بإشراك الشركات للآخرين في الملكية الفكرية، والمعرفة والتكنولوجيا، والانضمام إلى الآليات العالمية لتوريد اللقاحات والمشاركة في تكنولوجيتها مثل مُجمّع سي-تاب، والكشف علناً عن التكاليف التفصيلية للبحث، والتطوير، والإنتاج، والتسويق، والتوزيع، وكافة المعطيات الأخرى ذات الصلة على نحو جيد التوقيت ومتاح.
- إتاحة المرونة التعاقدية لمطوري اللقاحات فيما يتعلق بشروط التسليم لضمان حصول الأشخاص الأكثر عرضة للخطر في العالم على اللقاحات في الوقت المناسب، وبالأخص حيث يحصل تفشي مفاجئ لفيروس كوفيد-19 يتطلب مواجهات عاجلة.
- الكشف العلني عن شروط وأحكام الاتفاقيات المبرمة مع مطوري اللقاحات، بما في ذلك التمويل، والشراء المسبق، واتفاقيات الشراء.
- مساندة الجهود الرامية إلى إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية لضمان الإتاحة العالمية الشاملة للأدوية الطبية الضرورية التي تُنقذ الأرواح.

منظمة العفو الدولية حركة
عالمية لحقوق الإنسان عندما
يقع ظلم على أي إنسان فإن
الأمر يهمنا جميعاً.

انضم إلى المحادثة

اتصل بنا

www.facebook.com/AmnestyArabic



AmnestyAR@



info@amnesty.org



mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500



جرعة مزدوجة من الإجحاف

شركات الأدوية وأزمة اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19

أعطى التطوير السريع للقاحات الفعالة ضد فيروس كوفيد-19 عام 2020 بارقة أمل للعالم في أحلك أيام تفشي الوباء الفتاك. بيد أن طرح اللقاحات في الأسواق انحاز انحيازاً هائلاً نحو الدول الغنية. ففي حين خزنت تلك الدول اللقاحات، أدت الشركات أيضاً دوراً حاسماً في تقييد الحصول العادل على منتج للصحة ينقذ حياة البشر. ويركز هذا التقرير على ستة من كبار مطوري اللقاحات هم: أسترازينيكا، وبيونتيك، وجونسون آند جونسون، وموديرنا، ونوفافاكس، وفايزر، مقيماً السياسة التي انتهجتها كل شركة تجاه حقوق الإنسان، وهيكلية تحديدها للأسعار، وسجلاتها في ما يخص الملكية الفكرية، وإشراكها للآخرين في المعرفة والتكنولوجيا، وتوزيعها لجرعات اللقاحات المتوفرة، وشفافيتها. ويبين التقرير أن مطوري اللقاحات احتكروا الملكية الفكرية ومنعوا عمليات نقل التكنولوجيا. وقد تقاضت بعض الشركات أسعاراً مرتفعة مقابل لقاحاتها، وباعتها بصورة أساسية للدول الغنية، ومن المرجح أن تجني أرباحاً طائلة - برغم حصولها على المليارات من التمويل العام. وفي حين يزعم مطورو اللقاحات أنهم يحترمون حقوق الإنسان، إلا أنهم أخفقوا جميعهم - بدرجات متفاوتة - في الوفاء بالمسؤوليات المترتبة عليهم.